مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

ترامب والثورة في العلاقات الدولية: عصر جديد أم سقوط الدبلوماسية الكلاسيكية؟

الكاتب: علي أصغر بصيري جم

المصدر: موقع الدبلوماسية الإيرانية/ نُشر بتاريخ 1 شباط 2026

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

ترامب والثورة في العلاقات الدولية: عصر جديد أم سقوط الدبلوماسية الكلاسيكية؟

الكاتب: علي أصغر بصيري جم

المصدر: موقع الدبلوماسية الإيرانية/ نُشر بتاريخ 1 شباط 2026[1].

شهدت فترة رئاسة دونالد ترامب تغييرات جذرية في أساليب التفاعلات الدولية والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية والقانون الدولي. من خلال سياساته الجريئة وغير المتوقعة، أحدث ترامب تحوّلات كبيرة تحدت الهياكل القائمة وبعض المبادئ الأساسية للعلاقات الدبلوماسية التي تم إرساؤها بجهود مضنية وتكاليف باهظة. وقدّم ترامب نفسه كزعيم قوي يسعى لإعادة تعريف تاريخ العلاقات الدولية والقانون الدولي.

يعيش العالم اليوم في حقبة يمكن تقسيمها بسهولة إلى ما قبل ترامب وما بعده. من خلال خرقه لقواعد الدبلوماسية التقليدية خلال ولايته الرئاسية الثانية، أوضح ترامب أن "الدبلوماسية" و"القانون الدولي" أصبحا مفاهيم قديمة عفا عليها الزمن. كما أن سياساته في التفاعلات العالمية لا تتوافق بأي شكل من الأشكال مع الأطر الكلاسيكية للقانون والعلاقات الدولية.

من أبرز أفعال ترامب كان محاولة "اختطاف" الرئيس الشرعي لفنزويلا. فقد ناقش ترامب علناً الخيارات العسكرية لتغيير النظام هناك، مما شكل انتهاكاً صارخاً لحقوق السيادة الوطنية وللمبدأ القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. هذا

[1] عصر جديد يا سقوط ديپلماسی کلاسيک؟
http://irdiplomacy.ir/fa/news/2037443/%D8%B9%D8%B5%D8%B1-%D8%AC%D8%AF%DB%8C%D8%AF-%DB%8C%D8%A7-%D8%B3%D9%82%D9%88%D8%B7-%D8%AF%DB%8C%D9%BE%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B3%DB%8C-%DA%A9%D9%84%D8%A7%D8%B3%DB%8C%DA%A9-

النهج، الذي كان يُعتبر حذراً من قبل القوى الغربية الكبرى في الماضي، أصبح الآن يُطرح ويُنفذ بشكل علني في عهد ترامب.

علاوةً على ذلك، قام ترامب مراراً وتكراراً، بشكل متهوّر وبدون سابق إنذار، بإلغاء اتفاقيات ومعاهدات دولية بُذلت جهود مضنية لإبرامها على مدى سنوات. يُعد الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني "خطة العمل الشاملة المشتركة" - الذي كان يُنظر إليه كإنجاز دبلوماسي كبير للعديد من الدول — إلى جانب الانسحاب من معاهدة تغيّر المناخ، مثاليّن واضحيّن على ذلك. وقد خلّفت هذه السياسات عواقب وخيمة على الصعيد العالمي، مما دفع العديد من الدول إلى التشكيك في مستقبل الاتفاقيات الدولية.

التهديدات ضد إيران وتصاعد التوترات

تُعتبر التهديدات المستمرة لإيران وتصعيد التوترات في الشرق الأوسط من أبرز سمات عهد ترامب. لقد قام ترامب بتصعيد تهديداته لإيران بشكل متكرر، مستخدماً أدوات سياسية واقتصادية متنوعة، بالإضافة إلى إرسال أساطيل وقوات عسكرية إلى منطقة الخليج، مما وضع المنطقة على حافة الحرب.

إلى جانب هذه التهديدات العسكرية، سعى ترامب، من خلال سياسة الضغط القصوى، إلى إجبار إيران على الجلوس إلى طاولة المفاوضات مرة أخرى بشروط تختلف تماماً عن تلك التي تم قبولها في الاتفاق النووي السابق.

تُمثِّل هذه الإجراءات استراتيجية جديدة في العلاقات الدولية لا تراعي المبادئ الراسخة مثل احترام السيادة الوطنية وحقوق الإنسان. لم يتسبب نهج ترامب التهديدي في

تعقيد الوضع في المنطقة فحسب، بل أوجد أيضاً أزمات جديدة على الساحة السياسية العالمية.

إن تعرّض دول أخرى للتهديدات العسكرية وزيادة التوترات يمثلان بوضوح نهجاً جديداً في السياسة، لم يُضعف الدبلوماسية فحسب، بل أضعف أيضاً هياكل القانون الدولي.

سياسات ترامب الاقتصادية والعسكرية تجاه الصين والاتحاد الأوروبي

في المجال الاقتصادي، أظهر ترامب أنه يضع المصالح الاقتصادية الأمريكية في المرتبة الأولى من خلال فرض رسوم جمركية باهظة على السلع المستوردة من الصين والاتحاد الأوروبي، حتى وإن أدى ذلك إلى توترات تجارية واقتصادية على مستوى العالم. وقد صرّح بوضوح أنه لا يخشى الحروب الاقتصادية، بل يعتبرها أدوات ضرورية لتحقيق التفوق الأمريكي.

تسببت هذه السياسات في آثار سلبية ليس فقط على علاقات الولايات المتحدة مع الصين وأوروبا، ولكن أيضاً على علاقاتها مع العديد من دول العالم. على سبيل المثال، يُبرز انسحاب ترامب من العديد من الاتفاقيات التجارية مع دول مختلفة، بما في ذلك اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا- NAFTA) مع كندا والمكسيك، نهجه الانعزالي وشعاره "أمريكا أولاً".

تستند هذه السياسات إلى استراتيجية اقتصادية أحادية الجانب لا تأخذ في الاعتبار النظام العالمي والتضامن الدولي.

ترامب والتغيّرات في النظام العالمي

بشكل عام، أحدثت حقبة ترامب فجوات واسعة في النظام العالمي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية. فقد صرّح ترامب مراراً أنه لا يرغب في أن تضطلع الولايات المتحدة بدور القيادة العالمية، وسعى للانسحاب من العديد من المعاهدات والمنظمات الدولية. إضافةً إلى ذلك، هدد النظام العالمي القائم على التعاون المشترك من خلال التشكيك في دور المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف.

ومن أبرز مظاهر هذا النهج تدخّله في شؤون دول أخرى وتهديداته المباشرة بإحداث تغيير سياسي فيها. على سبيل المثال، لم يكتفِ بالتدخل المباشر في الشؤون الداخلية **للعراق**، بل امتد تدخّله ليشمل دولاً أوروبية وشرق أوسطية، ودعمه لأوكرانيا ضد روسيا. وفي الوقت نفسه، اتهم الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي بدعم أوكرانيا، بينما التقط صورة تذكارية مع بوتين، وضغط على الهند لوقف شراء النفط من روسيا، مُدّعياً أن بوتين صديقه وأن علاقتهما جيدة.

أدت هذه القضايا إلى أن تتوخى العديد من دول العالم الحذر عند إقامة علاقات مع الولايات المتحدة، والبحث عن سُبل جديدة لمواجهة التحديات والتهديدات العالمية.

التغيير أم الانهيار؟

لا شك أن عهد ترامب يُمثل نقطة تحوّل بارزة في تاريخ العلاقات الدولية. ذلك ان أفعال وسياسات ترامب تحدت العديد من المبادئ الراسخة للدبلوماسية والقانون الدولي، وأحدثت تحوّلاً جذرياً في الهياكل العالمية. وفي الوقت الذي أفسحت هذه المقاربات المجال لبعض الدول لتعزيز مصالحها الوطنية، فقد تسببت للعديد من الدول الأخرى في أزمات ونزاعات مستمرة على الصعيد العالمي.

لا يزال مستقبل العالم بعد ترامب غامضاً، والزمن وحده كفيل بتحديد إمكانية العودة إلى التعددية والتعاون الدولي. على أي حال، يبدو أن عهد ترامب، في مجاليّ الدبلوماسية والقانون الدولي، يُعتبر من أكثر الفترات تحدياً وأهميةً في التاريخ المعاصر. لذا، يجب تقسيم القانون الدولي والعلاقات الدولية إلى مرحلتين: ما قبل ترامب وما بعده.

***